



الحق يقال

« شخصية إنسانية لم يتصف بها أحد من الرؤساء والعلماء العرب.. »

إن علي عبد الله

صالح إنسان عظيم بكل ما تعنيه الكلمة من

معنى»..

الشيخ/عبدالله بن حسين الأحمر

البداية الحقيقية لبناء اليمن..

راسل عمر



لم يكن الوطن وبعد ستة عشر عاما من قيام الثورة السبتمبرية المباركة قد تنفس الصعداء.. أو بدأ الشعب يتجه صوب بناء يمنه الجديد وتحقيق أهداف ثورته التي أشعلها نارا في وجه الإمامة المتخلفة للتخلص من ثلاثية الجهل والتخلف والمرضى التي فرضتها الإمامة الباندة في كل أرجاء الوطن..

منذ الثورة ووصول إلى ما قبل هذا التاريخ بقي الوطن رهينا للصراعات والمؤامرات التي خلفتها الإمامة وراءها هدفا في إعادة حكمها البائد واطفاء نور الثورة المتوهج بمساندة حكام آل سعود الذين أرادوا أن تبقى اليمن وشعبها رهينة التخلف والجهل لإعتبارات عدة ومن ضمنها تنفيذ وصية كبيرهم الذي علمهم السحر خشية أن تكون نهايتهم من اليمن التاريخ الضارب جذوره في أعماق الأرض..!!

بقي اليمن في شطره الشمالي سابقا طيلة تلك السنوات يعيش في أجواء غير هادئة نتيجة للمؤامرات المشتعلة ذى التوجهات الواضحة والأهداف المعروفة... وكانت سببا في الانقلاب على رئيسين للجمهورية و اغتيال رئيسين آخرين.. حتى جاء هذا التاريخ 17 يوليو 1978 إيذانا ببداية الإنفراج وانتخاب رئيس من قبل أعضاء مجلس الشعب ليكون أول رئيس يصل إلى اليمن عبر الإنتخاب منذ قيام ثورة سبتمبر المجيدة..

انتخب ممثلو الشعب علي عبدالله صالح رئيسا لليمن.. ولتبدأ اليمن السير بثبات صوب القادم الأمل متسلحا بقيم ومبادئ حقيقية يعاونون الشراكة والحوار والديمقراطية عمل الصالح على ترسيخها إيمانا منه بأن الشعب هو الحاكم وصاحب السلطة الفعلية وبدون الشعب لا يمكن لليمن ان تواجه كل المؤامرات التي تحاك ضدها.. كما لا يمكن لها التخلص من تلك المؤامرات التي ظل أعداء الثورة يروجون لها أمل في إخماد وجهال الثورة وإشعال الحروب والصراعات بين أبناء الشعب التواقين الى الحرية والتغيير وبناء اليمن الجديد..

بدأ الرئيس المنتخب يضع المداميك الصلبة للإتجاه صوب الغد.. والهادفة إلى إعادة ترتيب البيت اليمني وفق رؤى منهجية تحفظ لليمن واليمنيين هويتهم الواحدة.. وتعزز من روح الشراكة والمشاركة في بناء الدولة المدنية الحديثة.. دولة المواطنة المتساوية والعدالة والديمقراطية والحكم الرشيد.

بدأ في الإنباه نحو صياغة نهج وطني واضح يتفق ويجمع عليه الفرقاء، ويعزز من توجهات البناء، ويمض بالوطن نحو تحقيق منطلقات الأهداف والغايات المرجوة.. ويكون منطلقا حقيقيا للتوجه نحو الغد بثبات..

نهج وطني يصيغه الشعب من كل القوى والتيارات السياسية.. يبني ولا يهدم.. يوحد ولا يفرق.. يجمع ولا يشتت.. ويحدد توجهات اليمن الجديد برؤى جامعة وشاملة.. فكان المؤتمر الشعبي العام وكان الميثاق الوطني الوثيقة الوطنية الجامعة لكل القوى الشعبية.. والنظرية الفكرية التي تجمع الفرقاء، وتحدد معالم الشراكة والمشاركة دون إفراط أو تفريط.. ولتبدو حقائقه الخمس وقد حددت ورسمت بوضوح منتهي الوسيلة الناجعة لبناء الوطن والإستفادة من كل الدروس السابقة التي عاشتها اليمن ومر بها اليمنيين..

" جاء الميثاق الوطني محاولة مخلصه صادقة وواعية يحقق لنا وضوح الرؤية وفي إطاره الفكري تأتي برامج العمل السياسي ملتزمة بمبادئه الأساسية ومستفيدة من تجاربنا الوطنية.. محددة احتياجاتنا الواقعية ومعالم الطريق للمستقبل.. في ظل نظام ديمقراطي يقوم على التعددية الحزبية ومبدأ التداول السلمي للسلطة.."

وهكذا بدأ المؤسس الصالح.. مؤسس

المؤتمر الشعبي العام ومؤسس اليمن الجديد ووفق رؤى مستمدة من تاريخ الإسلام وتاريخ حضارة هذا الشعب - بدأ يتجه نحو تنفيذ وتطبيق ماتضمنه "الميثاق الوطني" بشراكة ومشاركة حقيقية مع أبناء الشعب ومختلف القوى الوطنية.. وترجمته على الواقع الوطني قولاً وفعلاً وحقيقة..

بالحوار الصادق تم إنجاز كل الرؤى الموضوعية حينها وخرج الشعب من تلك السنوات المضطربة التي عاشتها اليمن وعاشه اليمنيين منذ قيام ثورة سبتمبر المجيدة.. ومن ثم بدء الإتجاه الصادق والمسئول صوب ترجمة أسس ومضامين الفكر الميثاقى ونقل الوطن من واقع مضطرب ملين بالصراعات إلى واقع آخر ينعم بالإستقرار..

بروح وطنية وإرادة قوية استطاع الصالح أن يجمع اليمنيين وفي مقدمتهم الفرقاء على كلمة سواء.. وصمم بعزيمة لا تلين على استعادة مكانة اليمن الحضارية من خلال استيعاب منجزات الحضارة الإنسانية في هذا العصر، والتفاعل مع إيجابياتها أخذاً وعطاء، تأثراً وتأثيراً..

لقد مثل " الميثاق الوطني" بوابة حقيقية للإتجاه صوب ترجمة أهداف الثورة اليمنية على الواقع الوطني المعيش.. وبروح ميثاقية تمكن الصالح من تجاوز كل الإشكالات والتحديات التي واجهت مسيرة البناء الوطني كما عمل بالميثاق على تنمية وتعزيز الروح الوطنية لدى أبناء الشعب.. كما تم ترسيخ الأسس الديمقراطية للنظام السياسي والشريعة الدستورية..

تلك كانت البداية الفعلية لبناء اليمن..

البداية التي وضعت الأسس الحقيقية للإنتقال للمستقبل وفق سلوك واضح لا ينفصم عن الفكر..

وبقينا أن أردنا الحديث على تلك المسيرة الوطنية المفعمة بالعطاء والإنجاز لاحتاج منا ذلك مساحات واسعة وكبيرة ووقت أكبر.. بعيدا عن المزايدات إما كان شكلاً أو لوحد..

مسيرة وطنية عنوانها الوحيد العمل والإنجاز.. البناء والتنمية.. لا يمكن تجاوزها أو القفز عليها ويشهد عليها العدو وقبل الصديق..

مسيرة معطاءة أقلق أعداء الوطن وأعداء الشعب ودفعتم لإحكاة المؤامرات والساسس بمشاركة مرتزقة الداخل الذين وجدوا في الصالح والمؤتمر الشعبي العام التنظيم الوطني والشعبي الرائد حجر عثرة أمام تنفيذ مشاريعهم الصغيرة البعيدة عن روح الشعب والرافضة للحوار والديمقراطية والمشاركة الشعبية الواسعة في الحكم والتعايش مع الآخر المختلف فكراً وتفكيراً..

ونتيجة لكل تلك المؤامرات هاهو الوطن وأبناء الشعب يعيشون ومنذ سبع سنوات مضت في وضع مأساوي أدى في الأخير إلى هذا العدوان الغاشم والحصار المازل الذي دمر الوطن وجوع وقتل الشعب وشكلاً منذ ثلاث سنوات مضت..

ويكفي اليمن واليمنيين هذا الصمود الأسطوري في مواجهة هذا العدوان وقادته ومرزقته وأذنايه والذي يقوده العدو التاريخي لليمنيين النظام السعودي الوهابي الإرهابي التكفيري المجرم..

سببى اليمن شامخاً عزيزاً يرفض كل أشكال وصور العدوان... وسببى الشعب اليمني سيد نفسه كريماً عزيزاً شريفاً لا يقبل الوصاية عليه من أحد.. ولم ولن ترهبه صواريخ القتل وجحافل العدوان مهما كانت قوتهم وجبروتهم..

" وسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنَّ مَقْلَبَ يَنْقَلِبُونَ.."

وما النصر إلا من عند الله..

يوم وطني تاريخي..

شكّل طوق النجاة بامتياز لليمن

د. عبدالرحمن أحمد ناجي



الإشارة إليهما والتوقف عندهما أن عضو مجلس الشعب التأسيسي الوحيد الذي رفض التصويت لتأييد وصول الرئيس الصالح لكرسي الحكم، لم يقتل ولم يودع السجن ولم تتم مطاردته أو تكدير صفوح حياته وتنغيصها ولم تقيد حرته فيوضع تحت الإقامة الجبرية كما لم يتم نفيه خارج الوطن، بل ظل برغم تلك المعارضة وعدم رفع يده مؤيداً عند التصويت للرئيس الصالح في صباح ذلك اليوم التاريخي مواطناً عادياً متمتعاً بكافة حقوق المواطنة، وزاد على ذلك بأن تم تعيينه بقرارات جمهورية في عدد من المناصب الحكومية.

ورغم كل ما تلوكه أسنة أعدائه الذين فجروا بأعظم ما يمكن أن يصل إليه الفجور في الخصومة معه بعدما كانوا يلعقون من قبل أذنيه ويلقون باستهتكم كرسى الحكم في عهده الميمون، من أن الرئيس الصالح إنما أسس لديموقراطية شكلية صورية طوال 33 عاماً ميلادياً تعادل 34 عاماً هجرياً، وهو الذي كان يمكنه وبمتمته البساطة أن يسير على نهج أسلافه الذين سبقوه، فلا يجهد نفسه وشعبه بالولوج في دوامة الانتخابات وتحمل أعبائها ونفقاتها المادية والمعنوية، وليكون سؤالي لأولئك في ضوء كل ما أوصته أعلاه: لتفترض جدلاً صحة ما تذهبون إليه لتسلسوا عقول بعض شبابنا اليوم زوراً وبهتاناً وأفكاراً مبيئة، مما يتعلم اليمنيون على يد هذا الرجل في كل دورة انتخابية سواء رئاسية أو برلمانية أو محلية تمت في عهده وفي عهده فقط منذ اعتماد النظام الجمهوري في الشطرين أصول وأجديات العمل الديمقراطي؟!، سواء وهو رئيس للشطر الشمالي أو هو مؤسس ورئيس للجمهورية اليمنية الموحدة، وهل تم إجبار أي مواطن على الإذعاب، وصوته لصالحه أو لصالح أي من المرشحين؟!، وإن أتمت دعيتهم وجود تزوير في نتائج تلك الانتخابات بمستوياتها الثلاث الأثفة الذكر، فالسؤال حينئذ: ألم يقم الرئيس الصالح بتوجيه الدعوة لكل من يريد الإشراف على تلك الانتخابات من المنظمات الحقوقية المحلية والإقليمية والدولية في كل دورة انتخابية؟!، ولتقوموا بإحصاء وسرد أسماء المنظمات أو الأشخاص الذين رفض نظام الرئيس الصالح مشاركتهم في الإشراف والرعاية على تلك الانتخابات في أي دورة انتخابية تمت، وهذا على موثق من كاتب المقال لكم بنفي حدوث، فإن أمكنكم ذلك فلتدحضوه وتزودوا رداً موثقاً تثبتوا به عكس ما ذهب إليه من نفي.

في ضوء كل ما تقدم، أليس من حقنا المطالبة باعتماد وإضافة يوم السابع عشر من يوليو للإيام الوطنية الرسمية باعتباره يوماً وطنياً حقيقياً للديمقراطية بامتياز؟!، فيتم الاحتفال به سنوياً بصورة رسمية، حتى مع وجود من سيتندرون على هذه المطالبة وهم يطالعون هذا المقال فيسمون هذا اليوم بيوم الجلوس على العرش، ولهمولاً، وأرجو سؤالي: من منكم يمكنه أن يُنكر حقيقة تاريخية أخرى ملموسة اليوم مع كل ما يشهده الوطن حالياً، بأن (اليمن) العظيم في شماله وجنوبه لم يشهد فترة استقرار سياسي كما حدث طوال الثلاثة والثلاثين عاماً التي حكم فيها، كما أنه ومن جانب آخر فلولم يأذن الله لهذا التبعّ اليمني الحكيم بالاستمرار في منصبه طوال تلك الفترة التي امتدت لأكثر من ثلاثة عقود لما شهد اليمنيون بأم أعينهم معنى مجسداً ولموساً للحياة الديموقراطية، ولما مارسوا قط حقه في التعبير عن رأيهم بكل حرية وأمان باختيار من يحكمهم أو من يمثلهم بالسلطة التشريعية، أما أنكم مازلت تأخذون عليه الوقوع في أخطاء، خلال فترة حكمه فذلك مردود عليه بأنه في نهاية الأمر بشر يخطئ ويصيب وله ما له وعليه ما عليه وليس من الملائكة، وقد تناولنا هذه الجزئية بالتفصيل في أكثر من مقال سابق.

الشرطين ظاهرياً ورسمياً هو النظام الجمهوري، إلا أن أي مواطن فيهما بلغ مستواه العلمي أو الثقافي يسمع ويقرأ عن مصطلحات مثل: الانتخابات، الديمقراطية، وحكم الشعب نفسه بنفسه حتى في ظل الأنظمة الملكية، لكنه لم يجد تجسيدا لمثل تلك المصطلحات في حياته وواقعه الملموس، فمنذ قيام الجمهورية العربية اليمنية بعد ثورة السادس والعشرين من سبتمبر 1962م وحل النظام الجمهوري (الديموقراطي) محل النظام الملكي (الوراثي)، ومنذ طرد المستعمر البريطاني وطى آخر راياته ورحيل آخر جنوده في الثلاثين من نوفمبر 1967م بعد ثورة عليه انطلقت في الرابع عشر من أكتوبر 1963م من جبال ردفان الشامخة السماء، وامتدت حتى حلول ذلك اليوم الخالد، وتسلم الجبهة القومية للحكم في جنوب الوطن في إطار نظام سياسي (جمهوري) هو الآخر أطلقوا عليه جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، إلا أن كافة الحكام الذين تداولوا الجلوس على كرسي الحكم في الشطرين، لم يكن للمواطن ناقل في اختيارهم ولا جمل، فهو بنام أمناً مطمئناً على رئيس ليصحو وقد صار للبلاد رئيس آخر، إما يمنع الرئيس السابق من العودة للوطن، وإبقائه حيث يتواجد خارج جاره، أثناء قيامه بزيارة رسمية لأي دولة شقيقة كما حدث مع السلال والإرياني، أو يوضع الرئيس السابق في الصندوق اختياراً منفرداً كالرئيس الحمدي والرئيس الغشمي أو برفقة كل أركان نظامه ومعاونيه كالرئيس الشعبي والرئيس سالمين، أو بالتنازل السلمي عن الكرسي كما في حالة الرئيس عبدالفتاح إسماعيل، أو بالهروب الجماعي للحاكم وكل مؤيديه حقناً لرقاقة المزيد من طوفان اللحما، المتندفة كسيل العرم كما في حالة الرئيس علي ناصر محمد.

لذلك وكما جاء، على لسان الراحل البروفيسور عبدالعزیز السقاف في مناظرة تلفزيونية شهيرة ولأول مرة في تاريخ (اليمن) العظيم المعاصر بشطريه وربما في الوطن العربي بأكمله، يتولى منصب رئيس الجمهورية شخص بصورة ديموقراطية 100%، خصوصاً مع الملابس والظروف السياسية المرعبة السابق سردها في هذا المقال، لأول مرة يشهد العالم العربي وربما فيما عد لبنان، صعود إنسان لكرسي الحكم بانتخابات وليس على ظهر دبابة ولا بجنازيهها، ولعل أعظم منجز يحسب للرئيس الغشمي في فترة حكمه التي لم تكمل حتى عام واحد هو إنشاء مجلس الشعب التأسيسي كسلطة تشريعية ممثلة للشعب وتعيين أعضائه بقرار جمهوري، لحين التهيئة والإعداد لدورة تالية للمجلس يتاح فيها لكافة المواطنين اختيار أعضاء المجلس بالانتخاب المباشر عبر صناديق الاقتراع، ومن باب الإنصاف فلولم وجود ذلك المجلس لكان (اليمن) العظيم بشطريه قد انجرف لهابوية سحيقة لا قرار لها من العنف والقتال داخلياً أو مع الشطر الآخر بفعل الأحداث الدامية التي أضفت لاغتيال وتصفيته ثلاثة رؤساء في أقل من عام.

في مثل هذا اليوم السابع عشر الذي صادف يوم الاثنين من شهر يوليو في العام 1978م تربع الرئيس الصالح وهو في الرابعة والثلاثين من عمره المديد على كرسي الحكم رئيساً للجمهورية بعد أن شهد اليمنيون وشهد العالم المجلس بالصوت والصورة ولأول مرة في حياتهم أداء رئيس جمهورية (يمني) لليمنيين الدستورية وهو يضع يده اليمنى على نسختة من القرآن الكريم أمام أعضاء البرلمان إيذاناً ببدء ممارسته مهامه الرئاسية، في ظل كل تلك الظروف المأساوية الانتحاري حقيقي وضع بالفعل رأسه وكفته بين يديه ليؤسس لنظام ديمقراطي حقيقي ويمن جديد معاصر، بالانتخاب وليس بالانقلاب، صعد بتأييد ومباركة كافة أعضاء مجلس الشعب التأسيس فيما عدا عضواً واحداً، ومن المفارقات الالفة التي تستحق

قضى الرئيس الشهيد إبراهيم الحمدي وشقيقه عبدالله نجبهما اختياراً، بسيناريو مقرر ورخص ومبتذل أكدت السنوات اللاحقة أن الشقيقة (الكوبري) كانت تقف خلف عملية الإغتيال تلك وخلف ذلك السيناريو الذي أرادوا به تشويه الرجل ومحو ذكره لأبد جملة وتفصيلاً، وخلال أقل من عام لحق بهما الرئيس أحمد الغشمي اختياراً هو الآخر، في مكتبته أثناء استقباله المبعوث الرئاسي الجنوبي القادم للتو من مطار صنعاء، وتناثرت أشلاء الرئيس الغشمي وذلك المبعوث وامتزجت بقايا جثثهما معاً حينما تم فتح الحقيبة المفخخة التي كانت مربوطة بسلسلة مفيدة بمعصم ذلك المبعوث، وفي أعقاب ذلك قام الرفاق في جنوب الوطن بتصفيته الرئيس سالمين دونما محاكمة بتهمة تصفية الرئيس الغشمي بعد أن هدد وتوعد في وقت مبكر وفي خطاب رسمي قتلته الرئيس الحمدي بملقاة نفس المصير قبل أن تحل الذكرى الأولى لرحيله، وتولى القاضي عبدالكريم عبداللحقي العرشي منصب رئيس الجمهورية في الشمال لمدة شهر تقريباً بحكم المنصب الذي كان يشغله آنذاك كرئيس لمجلس الشعب التأسيسي وذلك وفقاً لنصوص وأحكام دستور الجمهورية العربية اليمنية، فيما تولى عبدالفتاح إسماعيل رئاسة الشطر الجنوبي من الوطن.

ذلك كان جانباً مهماً من المشهد السياسي في (اليمن) العظيم بشطريه في منتصف العام 1978م، أمواج عاتية كانت تتقاذف جانبي تلك السفينة العملاقة والبروق والعواصف الرعدية تكاد تطيح بها وبمن فيها، وكل من على متنها مستيقظ اضطراباً دون أن يجد فرصة للخلود للنوم لأنه يتربص بالآخر، والجميع في حالة استنفار قصوى، وما من انتحاري قد يتصدى لمهمة إنقاذ تلك السفينة التي تمخر غباب المحيط ودفنتها بلا ريان، فقد تملك الجميع الوجع والذعر وكأنا ما زغمت الإبحار وبلغت القلوب الحناجر، فمن ذا الذي يمكنه التفكير مجرد التفكير بالإسكات تلك الدقة الملغونة والسيطرة عليها في ظل تلك الظروف العصيبة، وهو يعلم علم اليقين أن احتمالات فقدانه لرأسه بلمح البصر ودفن جثته في غصنة عين إن هو غفل أو مسه طائف من وهن أو فتور تقرب من 100%، فثلاثة رؤساء جمهورية تم تصفيتهم خلال عام واحد بدم بارد ودون أن ترمش عيون القتلة أو ترعش قلوبهم.

أوشكت السفينة والحال كذلك على الفرق مؤل وجهه عنهما، مكثف بالسجود لله والتضرع إليه طلباً للرحمة والعون والمغفرة، والابتهاج بأن يقبض لهما الله من يقبل مجازفة إسمك بدفتها لعله بتوفيق من الله يستطيع السير بها في ظل هذه الأمواج العاتية والعواصف والأواء، والمخاطر حتى يصل بها لشواطئ الأمان، ولأول مرة في تاريخ (اليمن) العظيم وربما في التاريخ الإنساني المعاصر، ولا علم لي على وجه اليقين إن كان قد حدث من قبل في تاريخ البشرية منذ أن نشأت الدول وتوحدت المجتمعات والأقاليم الجغرافية خلف قيادة حاكم واحد أميراً كان أم ملكاً أم رئيساً أو أياً ما كانت تسمية المنصب الذي يشغله فيها من قمة هرم الدولة، لأول مرة يعرض فيها شغل منصب رئيس الجمهورية على قيادات الصف الأول والثاني فيرفضها الجميع ويزهدون عن القبول به، فقد تحول المنصب الملغون لنقمة ومغرم لمن يقبل به وليس فيه أي وجه من أوجه النعمة أو المغنم قد يفخرى للتعلق إليه أو تمنيه.

وحتى العام 1978م لم يسبق للمواطنين في (اليمن) العظيم شماله وجنوبه على حد سواء، أن اختاروا من يحكمهم عبر صناديق الاقتراع، أو كان لهم رأي يمين يحكمهم سواء بصورة مباشرة أو عبر من يمثلهم في أي مجلس برلماني نيابي، ولم يكن هناك أصلاً أي مجلس نيابي منتخب منهم، وذلك بالرغم من أن النظام السياسي في كل

كيف نتعامل مع قرار مجلس النواب الأمريكي؟!!

مطهر الاشموري



الوهابي ولذلك فالتكتيك في الحالة القطرية يحتاج الى تعديل أو تحويل في الحالة اليمنية.

ازاحة «هادي» من المشهد السياسي ومن ثم اللعب بورقة الانفصال ربطاً بالحراك وما يسمى مجلس انتقالي بعدن يمثل أرضية مناوآتية أفضل لهذا التكتيك وذلك ما أشار به المستشار الأمريكي للنظام السعودي قبل قرابة العام.

وفي تقديري فالنظام السعودي بات يتدارس مع ترامب كيفية امتصاص النقلة في التبعات والتدابيعات ربطاً بالشرعية للعدوان بتخرجه شرعية هادي وانقلاب ونحو ذلك وقادم الأيام يتفضي الى هذا الخيار للنظام السعودي و«ترامبه» ذلك أن قرار مجلس النواب الأمريكي لا يمثل منعاً ولا مانعاً لتصعيد العدوان ولكنه يمثل «فرومة» ذات تأثير للتصعيد أمريكياً وبما لا يستطيع ترامب تجاوزه.

هذا أيضاً أدهى لتحزير انفسنا من التفكير النمطي والثقافة الحدية وباختصار فإننا في مواجهة هذا العدوان المرتبط أو المتصل بالمشروع الامريكي نحتاج للتفكير المتحرر المفتوح وللعقل المنفتح في حريته وتحرره من الانماط والثقافة الحدية بقدر ما نحتاج للصمود البطولي والاستبسال النضالي وعدم الانتصار أو الانهزام في معركة العقل والتفكير يمثل تعطيلاً للانتصار سياسي أو عسكري متاح أو ممكن وبالتالي فذلك في إطار الأسباب المطلوب بل وشرط للانتصار يؤيده ويسدده الخالق جل شأنه.

اليمنية تحت تكتيك الرئيس والمؤسسات امريكياً كما التعامل مع النظام السعودي وقطر بهذا التكتيك. أحداث 2011م لم يحدث انقسام في الإدارة الأمريكية إلا في الحالة اليمنية حيث كانت الخارجية الأمريكية مع ما سميت ثورة في اليمن ومع رفع شعار «الرحيل» فيما الدفاع والاستخبارات لم تكن مع ذلك والرئيس السابق «أوباما» مع ميولته لمحطة الثورات الأمريكية كان الأقل حدة تجاه الحالة اليمنية.

قد نقول إن الرئيس الأمريكي إما مع الإرهاب الوهابي أو مواطنين معه يدخل مسؤولية الإرهاب على مثلث قطر وتركيا والأخوان كما يرد النظام السعودي.

قد نقول بالمقابل إن المؤسسات الامريكية هي مع الإرهاب الاخواني أو تتواطأ معه في تخفيف الحكم «الترامي» كما هي لا توافق ترامب في تبرئة النظام السعودي لأنه الأغنى في المال والأكثر في الدفع.

الجيش واللجان والشعبية هو افضل واصدق واقوى طرف حارب ويحارب الإرهاب الوهابي الاخواني أو الاخواني

ومضمون آخر احاطة لولد الشيخ لمجلس الأمن وذلك بات يقدم أن ما تسمى الشرعية الدولية هي مع العدوان أكثر من مجلس النواب الأمريكي وقراراته بالمناسبة غير ملازمة للبيت الأبيض أو الحكومة الأمريكية كما «الكونجرس»..

لبيت هذا الاستقراء يؤكد حاجيتنا للتفكير المتحرر من النمطية والثقافة الجديدة ولا نستطيع مواجهة الألعاب الأمريكية الدولية أو المشروع الامريكي العالمي وبالتالي أعاب الشرطة الدولية إلا بالتححرر من التفكير النمطي والثقافة الحدية. ليس لدى قراءات ولا رؤى أو قرارات اقترحها على القيادة السياسية ولكنني أرى أن التحور من التفكير النمطي والثقافة الحدية هو ما سيوصل الى الانسحاب وبالاصوب.

دعونا نقرأ المشهد من جانب آخر فنجد أن قرار مجلس النواب الذي ليس ملزماً للبيت الأبيض والحكومة الأمريكية بتنفيذه ومن ثم يتبع تفاعل إيجابي من صحف أمريكية كبرى وفضائيات لنستنتج أنه ربما يراد إدخال الحالة